

## ورشة عمل

# تعزيز قدرات المنظمات النسوية

عمان - الأردن ، ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٧

## الخلاصة والتوصيات

### إضاءة

تماشياً مع سياسة المجلس الأوروبي تجاه لمناطق الجوار، وإستراتيجية المجلس الأوروبي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والاستجابة لهدف الأمم المتحدة الخامس للتنمية المستدامة والذي يُعنى بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، تسعى بعثة مركز الشمال والجنوب التابع للمجلس الأوروبي إلى تمكين منظمات المجتمع المدني، ولا سيما النسوية منها، في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وبالاستناد إلى نهج شمولي، يعمل مركز الشمال والجنوب التابع للمجلس الأوروبي كمنبر إقليمي فعّال لتعزيز التعاون والحوار والشراكة والتضامن، كما يسهم في تعزيز قدرات المؤسسات والمنظمات من خلال التشبيك وتبادل العلاقات بين المنظمات ذات الخلفيات المشتركة.

في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٧، نظم مركز الشمال والجنوب ورشة عمل حملت العنوان "تعزيز قدرات المنظمات النسوية" في مدينة عمان، في المملكة الأردنية الهاشمية، بالشراكة مع منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية - العون القانوني، وبدعم مؤسسي من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وبتمويل من حكومة البرتغال. وقد جمعت الورشة ممثلين من الحكومات والبرلمان والسلطات المحلية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، لمناقشة التحديات الجديدة أمام تمكين المرأة ومشاركة أفضل الممارسات من عدة دول كالجزائر وقبرص والأردن ورومانيا وتونس والاتحاد الأوروبي ولجنة المجلس الأوروبي في البندقية، بغية تشجيع إتباع نهج تشاركي متكامل في تصميم الإصلاحات وتنفيذها. وقد قدموا معاً، بدعم من خبراء في المنطقة، مقترح إصلاحات من شأنها تمكين منظمات المجتمع المدني النسوية من المساهمة الفاعلة في تعميق وتوسيع نطاق مفهوم المساواة بين الجنسين في بلدان أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

### الاستنتاجات الرئيسية

#### الاستنتاجات الرئيسية لورشة العمل على الصعيد الإقليمي من مُنطلق تجارب وطنية مختلفة:

- هناك ثغرات في العمل التكاملي بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وغالباً ما يتم استثناء منظمات المجتمع المدني في المراحل التحضيرية للاستراتيجيات الوطنية التي تُعنى بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.
- ما زال هناك عراقيل قانونية أمام عمل منظمات المجتمع المدني.
- لا يتم تناول قضايا المرأة على نحو سليم وبالشكل الكافي عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- تعاني منظمات المجتمع المدني من محدودية التمويل، وهذا ما يحد من مشاركتهم الفاعلة.
- كثيراً ما يتم إهمال وجهات نظر الشباب وأرائهم، ولا تؤخذ احتياجاتهم في عين الاعتبار في القضايا التي تخص المجتمع المحلي على عدة مستويات في القطاعات الخاصة والعامة.
- لا يوجد أرضية مشتركة بين الاستراتيجيات الوطنية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نفسها.
- على الرغم من التدابير التي اتخذتها العديد من البلدان لتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، لا تزال مشاركتهم ضئيلة في مجال صنع القرار ورسم السياسات على المستويين الحكومي والمحلي، كما أن هناك عجز في تدخل منظمات المجتمع المدني في التأثير على ذلك.
- غياب الدساتير العلمانية والديمقراطية.

- نادرا ما تقوم السلطات الحكومية بإعادة النظر في الإخفاقات عند تنفيذ المراحل الأولى من الإصلاحات السياسية، والتي يمكن أن يتم فيها معالجة الأخطاء بفاعلية أكبر.
- يوجد أزمة ثقة واضحة بين القطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام: (١) تميل حكومات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى النظر إلى منظمات المجتمع المدني فقط من خلال أجندات سياستها الخارجية؛ (٢) الافتقار إلى الشفافية في عمليات اختيار الحكومات للمستفيدين من المجتمع المدني؛ (٣) عدم وجود تغيير جذري في حياة المستفيدين من المجتمع المدني.

## توصيات عامة

سعيًا لوضع وتنفيذ نهج فاعل شمولي لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي، ننادي السلطات الحكومية المحلية والإقليمية وبرلمانات بلدان أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط:

١. اعتماد نهج تكاملي لتحقيق نظام تشريعي قائم على الواقع الحياتي للمرأة يعزز المساواة ويضمن العدالة فضلا عن المشاركة الفعالة للمرأة "خارج الخطط" وعلى أرض الواقع.
٢. تنسيق وتعزيز الحوار والشراكة بين منظمات المجتمع المدني نفسها.
٣. التغلب على مشاكل انعدام الثقة وتعميق التعاون بين المجتمع المدني والحكومة، إضافة إلى الاعتراف بالدور القيادي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام في تحقيق ثقافة المساواة بين الجنسين. كما ينبغي ألا يتم النظر إلى دور منظمات المجتمع المدني على أنه دورٌ تكميلي فحسب، بل بوصفه رائداً في الإنجازات التي تحققت في المجتمعات.
٤. تطوير وتعزيز العمل التعاوني بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين الخاص والعام (من القطاعات التعليمية النظامية وغير النظامية) بهدف تحسين نوعية التعليم، وتعزيز الحوار الثقافي، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين.
٥. تقليل القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني ودعمها في بناء الشراكات المؤسسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن تعزيز إدماج الفئات المهمشة في المجتمع المدني، باعتبارها قوة اجتماعية ملحة في الإجراءات والخطط والمشاريع.
٦. الشروع في إجراءات مشتركة بين السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للطعن في الصور النمطية لأدوار المرأة والرجل، ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف للوصول للمساواة والعدالة الاجتماعية.
٧. العمل على تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة وتعزيز المفاهيم الدينية الداعية إلى حقوق المرأة.
٨. مراعاة آراء وتوصيات ووجهات نظر الشباب في قضايا المجتمع المحلي وصنع السياسات. وتسلط الضوء على أهمية دور الشباب وإتاحة بيئة تمكينية لهم في المجتمع المدني للالتزام بدعم حقوق المرأة عن طريق بناء منظمات شبابية قوية.
٩. تطوير آليات تقييم ورصد مستدامة، تستند على احتياجات النساء. عن طريق استخدام معلومات دقيقة، وأعمال بحثية، وجمع للبيانات، والمقابلات التي تجريها منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع. ستقوم هذه الآليات بوضع استراتيجيات وإصلاحات وطنية تشمل الاحتياجات المحلية الخاصة وواقع الحياة الاجتماعية لتحسين حياة المستفيدين. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم فريق من النشطاء والخبراء بتنسيق عملية تحديد وجمع احتياجات المستفيدين على المستويات اللامركزية.
١٠. تعزيز الفكر المستنير لضمان الديمقراطية والمساواة والعدالة دون الحاجة لاستبعاد أي فئة في المجتمع لتغيير المواقف السلبية تجاه قضايا المرأة. ولهذا الغرض، ستشارك جميع السلطات المجتمعية كالمجالس المحلية والبلديات والهيئات الدينية والمؤسسات التعليمية والمنظمات الشعبية والرابطات المحلية، في جميع مراحل وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تعزيز وحماية المرأة من خلال استطلاع الرأي العام، والتظاهر العام، وما إلى ذلك.
١١. وفقا لمبادئ الحقوق والمسؤوليات، ينبغي أيضا أن يكون دور منظمات المجتمع المدني هو تقييم التنفيذ الفعال للقوانين واللوائح التي تقع تحت مسؤولية الحكومات.
١٢. تطوير قيادة جريئة تحمل ثقة كبيرة في عمل المرأة ونماذجها.

بدعم من



بالشراكة مع



النهضة العربية للديمقراطية و التنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development - ARDD

الدعم المؤسسي



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة  
The Jordanian National Commission for Women